

والاسرائيلية العسكرية والسياسية ، ينتقل رودينسون فوراً الى تبريرها، واللعب على معطيات المشكلة ذاتها : فهو من جهة يقول : « حقا يمكن القول ان هذا التوسع ناتج عن رفض الدول العربية ، ومن ثم عن رفض الجماهير العربية الاعتراف بتكوين دولة جديدة » . ويقول من جهة ثانية « ولكن هذا الرفض ذاته ناجم عن الطبيعة الامبريالية لتكوين الدولة » . ومجدداً يعود الى فكرة تبرير التوسع الاسرائيلي — اذا كنا قد أحسننا فهم الكاتب — حينما يقول :

« ان القول بأن دولة اسرائيل قد توسعت لانها كانت ذات طبيعة توسعية ، انما يقودنا الى معضلة اطباء مولير » . كيف ؟ هنا يوضح الكاتب رؤيته ويكشف موقفه السياسي : « اذا استمرت الدول العربية في رفض الاعتراف باسرائيل ، اللهم اذا لم تنسحب اسرائيل من اراض لا يمكنها الانسحاب منها ، واذا استمرت اسرائيل من جهة ثانية في رفضها التفاوض حول الاراضي مقابل السلام ، فمن الواضح ان حالة الحرب ، الخفية على الاقل ، سوف تستمر . وفي هذا الوضع ، تجد الحكومة الاسرائيلية نفسها معرضة باستمرار لاغراء احتلال اراض أخرى ، وربما ان مزالق الصراعات المقبلة ستدفعها قدماً بشدة . وكل شيء سيتوقف على الحساب الاستراتيجي للقادة الاسرائيليين الذين سيوازنون بين الفوائد والعوائق التي ستواجههم من جراء ضم اراض جديدة » . ألا يعني هذا ان رودينسون بات يعتبر ان رفض العرب الاعتراف باسرائيل — التي يعتبرها هو نفسه دولة امبريالية — هو السبب الراهن لعدوانية اسرائيل واحتلالها اراض عربية بالقوة وامكان اتمامها الان او غداً على احتلال جديد؟ هذا واضح بلا شك ، وهو من صلب منطقه . ولكنه ، مع الاسف الشديد يتهم العرب بأنهم يسيئون فهم مشكلة صراعهم مع اسرائيل عندما يؤكدون على خطرها الراهن والمقبل ، ويخرجون بنتيجة واحدة هي ان مكافحة هذه الامبريالية وحلفائها ، وتحرير فلسطين المحتلة هو السبيل الوحيد لاستقلال فلسطين وعودة الشعب العربي الفلسطيني اليها . فما هو رأي الاستاذ رودينسون ؟

يقول « هناك ايضا وضع آخر يمكن ويجب توقعه . فلنفترض ان سلماً قد حل بين اسرائيل (المتوسمة نسبياً) وبين الدول العربية المجاورة ، الداخلة معها في معركة فعلية ، فانه من غير المحتمل ان

وعند بعض الجماعات الاسرائيلية في بعض المراحل . وهي ، ككل مشروع سياسي ، كانت قابلة لان تتبع وان تحد وتوسع او تترك حسب الظروف . فليس هناك توسع بحد ذاته ، وانما هناك توسع بالنسبة الى حدود معطاة . وعلى سبيل المثال ، كان هناك أولاً عند القائد الاعلى د . بن غوريون وجماعته سنة ١٩٤٨ ، قبول شبه مقهور بالحدود التي يرتأها مشروع تقسيم هيئة الامم المتحدة . ثم كان هناك ، بمساعدة الحرب ، ارادة توسع فيما يتعدى هذه الحدود . غير ان ارادة فرض الاعتراف بالدولة الجديدة على الجيران العرب كانت تقريبا ارادة عامة تقريبا وثابتة » . فهل يفضل الاستاذ رودينسون وهو يدرك الطبيعة الامبريالية العارية — السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والدينية لاسرائيل — ان يوضح لنا مدى صحة فصله الامبريالية الاقتصادية عن الامبريالية السياسية ، بعد ان اوقع نفسه في التناقض الصريح ، عندما استعان بتحليل تاريخي عيني ؟ ان وحدة البنية الامبريالية لا تتجزأ ، فهي على الرغم من تشعبها ، متداخلة تماما ، وأي فصل بينها كأجزاء متفاعلة ومترابطة — تتباين اولويات ممارستها : ممارسة عسكرية سياسية ام ممارسة اقتصادية — انما يعني تزوير تحليلي لمعطى واضح علميا وواقعيا . أليست الامبريالية الاقتصادية هي عمل عنفي وهي مرتبطة جذريا وعمليا بتعبيرها الامبريالي السياسي والعسكري الخ ؟

يقول متابعا : « وكان العامل الاهم هو ان الاستراتيجية التي اختارها الدوائر الحاكمة المهيمنة ، كانت استراتيجية تتضمن استخدام القوة العسكرية بالدرجة الاولى . وليس هنا المجال لمناقشة ما اذا كانت هذه الاستراتيجية هي الوحيدة الممكنة ، ولا المجال لمناقشة تقييم هذا الاختيار ولا هدفه اخلاقيا . ومن الواضح ، في كل الاحوال ، وحتى الان ، انه لم يترتب عليها هذا الاعتراف الكلي والكامل من قبل الدول العربية ، وانما ترتب عليها توسع في الاراضي بعد الدينامائية التي سارت بها هذه الاستراتيجية . وبهذا المعنى ، كانت هناك فعلا مسيرة امبريالية اسرائيلية . وهذا واضح بشكل خاص بعد مضي ٤ سنوات على حرب حزيران ١٩٦٧ ، اذ نرى ان الحكومة الاسرائيلية ترفض بوضوح الجلاء عن الاراضي المحتلة مقابل اعتراف الدول العربية بها » . وبعد هذا المدخل اللتوي الى مشكلة الامبريالية